

تحليل خاص

الأرقام الأميركية المخيبة ستدعم الذهب من جديد



في فبراير الماضي من مستويات 3,7% في يناير. وأخيرا ارتفعت مبيعات التجزئة العامة على المستوى السنوي بأكثر من التوقعات لتسجل ارتفاعا بواقع 3,6% في فبراير بالمقارنة مع 4,4% في يناير الماضي، بينما كانت التوقعات تشير إلى ارتفاعها بواقع 3,4%.

الأرقام الأميركية أوقفت انخفاضات الذهب

الأرقام الاقتصادية التي تم الإعلان عنها خلال تداولات أمس والتي اتت بشكل مختلط كتعديل أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام الماضي بأقل من التوقعات، وانخفاض طلبات الإعانة بسبب البطالة بأفضل من التوقعات وأخيرا خيبة الأمل من مبيعات المنازل العلقلة التي خالفت كل التوقعات وانخفضت من جديد، جميع هذه العوامل ادت إلى استقرار أسعار الذهب من جديد خلال الجلسات السابقة في نطاق ضيق نوعا ما. وفي الوقت الحالي، تتمركز المستويات التالية عند مستويات 1288 دولارا للأونصة والتي من المهم متابعتها بحذر مع قرب عطلة نهاية الأسبوع. وفيما لو اتت الأرقام الأميركية بمزيد من خيبات الأمل، فمن الممكن أيضا أن تؤدي إلى دعم أسعار الذهب من جديد.

نور الدين الحموري - كبير استراتيجي الأسواق بشركة ADS Securities

التي كانت عند مستويات 10,4%. بينما تشير التوقعات إلى ارتفاع الدخل الشخصي بواقع 0,4% وهي نسبة أعلى بقليل من أرقام يناير التي كانت عند مستويات 0,3%، أخيرا، من الممكن أن يتم تعديل أرقام مؤشر ثقة المستهلكين من جامعة ميتشغان نحو مستويات 80,6 في مارس بدلا من القراءة الأولية عند مستويات 79,9.

وأظهرت الأرقام الاقتصادية الصادرة من اليابان خلال فترة التداولات الآسيوية بعض الاختلاط. انخفضت معدلات اتفاق مالكي المنازل بشكل كبير لتسجل أكبر انخفاض منذ ديسمبر من العام 2011 الماضي، لتتخفف بواقع 2,5% في فبراير الماضي بالمقارنة مع ارتفاعها بواقع 1,1% في يناير الماضي، بينما كانت التوقعات تشير إلى ارتفاعات بسيطة بواقع 0,2%. أما عن أرقام التضخم، فقد اتت نتائجها أفضل من التوقعات بقليل حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في طوكيو إلى مستويات 1,0% في مارس مسجلا أعلى مستوى له منذ نوفمبر من العام 2008، بينما كانت التوقعات تشير إلى استقرار المؤشر عند مستويات 0,9% تقريبا. كما استقر مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي على المستوى الوطني عند مستويات 1,3% كما التوقعات تماما. كما انخفضت معدلات البطالة العامة إلى أدنى مستوى لها منذ سبتمبر من العام 2008 عند مستويات 3,6%

التي انخفضت بسرعة وخلال دقائق إلى مستويات 1,3705، لتتخطى المستويات المذكورة في التقرير السابق عند مستويات 1,3722. وفي الوقت الحالي وفيما لو اخترقت تلك المستويات فمن الممكن أن نشهد المزيد من الانخفاضات من جديد نحو مستويات 1,3698 خلال جلسة التداولات الأميركية، خصوصا فيما لو اتت الأرقام الاقتصادية الأميركية بأفضل من التوقعات.

وخلال فترة التداولات الأميركية المقبلة، تنتظر الأسواق المزيد من الأرقام الاقتصادية المهمة الخاصة بشهر فبراير الماضي، معظم هذه الأرقام من المتوقع أن تأتي بأفضل من أرقام شهر يناير الماضي على الرغم من الحديث عن تأثيرات الطقس السيئ على الاقتصاد الأميركي خلال شهر فبراير أيضا وذلك طبقا للروايات الرسمية. أما عن الأرقام ففي الغالب ما سنشهد أرقاما مخيبة للأمل أيضا، لكن في النهاية سيلقى اللوم على الطقس السيئ من جديد، وعلى أثر ذلك، لا نتوقع أن يكون لهذه الأرقام هذا التأثير الكبير على الأسواق، مع قرب عطلة نهاية الأسبوع. تشير التوقعات إلى ارتفاع مؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الأميركي بواقع 0,1% للشهر السادس على التوالي، أما عن اتفاق المستهلكين تشير التوقعات إلى ارتفاعه بواقع 0,3% في فبراير وهي نسبة أقل بقليل من أرقام شهر يناير

خلال فترة التداولات الأوروبية، تم الإعلان عن بعض الأرقام الاقتصادية المهمة والتي أدت إلى إضافة المزيد من التكهات والتوقعات بأن البنك المركزي الأوروبي سيقوم بالإعلان عن المزيد من الإجراءات لمكافحة انخفاض معدلات التضخم، كما تم الإعلان عن مؤشر أسعار المستهلكين الإسباني على المستوى السنوي، وبشكل مفاجئ، انخفض المؤشر بواقع 0,2% في مارس، بينما كانت التوقعات تشير إلى عدم وجود أي نمو أو حتى انخفاض في تلك الفترة كما هو الحال في فبراير الماضي، وهو ما يؤكد على انكماش معدلات التضخم في إسبانيا بشكل رسمي ويعد معدلات النمو الإسبانية من جديد.

من جهة أخرى أيضا، فقد تباطت معدلات التضخم في ساكسونيا الألمانية إلى مستويات 0,9% من 1,2%، بينما تنتظر الأسواق الآن أرقام التضخم الرسمية الألمانية والتي سيتم الإعلان عنها خلال فترة التداولات الأميركية المقبلة. هذه الأرقام التضخمية السلبية والمقلقة تشير إلى استمرار مخاطر انكماش معدلات التضخم، وهو الشيء الذي قد يدفع البنك المركزي الأوروبي لاتخاذ المزيد من الإجراءات في اجتماعه المقبل. أما في فرنسا، فقد اتت أرقام اتفاق المستهلكين بعيدة كل البعد عن التوقعات لترتفع بواقع 0,1% في فبراير بالمقارنة مع انخفاضها بواقع 2,1% في يناير الماضي، بينما كانت التوقعات تشير إلى أن تسجل ارتفاعا بواقع 1,0% تقريبا. وفي المملكة المتحدة، انخفض العجز في الحساب الجاري بشكل طفيف من جديد إلى مستويات 22,4 مليار في الربع الأخير من العام الماضي بعد تعديل أرقام الربع الثالث إلى مستويات 22,8 بدلا من 20,8 مليار جنيه استرليني.

في ساكسونيا الألمانية إلى مستويات 0,9% من 1,2%، بينما تنتظر الأسواق الآن أرقام التضخم الرسمية الألمانية والتي سيتم الإعلان عنها خلال فترة التداولات الأميركية المقبلة. هذه الأرقام التضخمية السلبية والمقلقة تشير إلى استمرار مخاطر انكماش معدلات التضخم، وهو الشيء الذي قد يدفع البنك المركزي الأوروبي لاتخاذ المزيد من الإجراءات في اجتماعه المقبل. أما في فرنسا، فقد اتت أرقام اتفاق المستهلكين بعيدة كل البعد عن التوقعات لترتفع بواقع 0,1% في فبراير بالمقارنة مع انخفاضها بواقع 2,1% في يناير الماضي، بينما كانت التوقعات تشير إلى أن تسجل ارتفاعا بواقع 1,0% تقريبا. وفي المملكة المتحدة، انخفض العجز في الحساب الجاري بشكل طفيف من جديد إلى مستويات 22,4 مليار في الربع الأخير من العام الماضي بعد تعديل أرقام الربع الثالث إلى مستويات 22,8 بدلا من 20,8 مليار جنيه استرليني.

تداولت العملة الأوروبية الموحدة اليورو وخلال فترة التداولات الأوروبية حتى بعد الإعلان عن أرقام اتفاق المستهلكين في فرنسا. لكن أرقام انكماش التضخم في إسبانيا أدت

اليورو لمستويات 1,3722

تداولت العملة الأوروبية الموحدة اليورو وخلال فترة التداولات الأوروبية حتى بعد الإعلان عن أرقام اتفاق المستهلكين في فرنسا. لكن أرقام انكماش التضخم في إسبانيا أدت

أفضل مطارات حول العالم

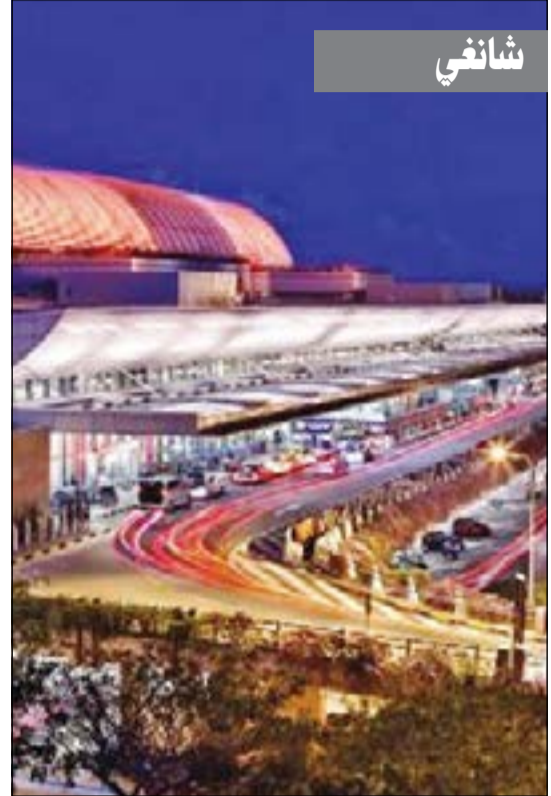
40 فئة من بينها الخدمة، التسوق، الأمان والهجرة. وفيما يخص الشرق الأوسط فقد حل مطار «إبوظبي الدولي» كأفضل مطارات المنطقة، تلاه «دبي الدولي»، ثم «البحرين الدولي».

ويصنف «سكاكي تراكس» على ترتيب 12,85 مليون عميل لجنسيات مختلفة تناهز 110 ومسح 410 مطارات حول العالم، كما يراعي مستوى رضا الركاب في حوالي

تصدر مطار «شانغي» في سنغافورة قائمة «سكاكي تراكس» لأفضل مطارات العالم للعام الثاني على التوالي، كما سيطرت المطارات الأوروبية والآسيوية على المراكز الأولى.



لندن هيثرو، في إنجلترا.. عدد الركاب: 69,4 مليون سنويا.



«شانغي» في سنغافورة.. عدد الركاب: 46,5 مليون سنويا.



«هونغ كونغ الدولي».. عدد الركاب: 53,3 مليون سنويا.



«فانكوفر الدولي» بكندا.. عدد الركاب: 18 مليون سنويا.



«طوكيو الدولي» هايتدا.. عدد الركاب: 62,6 مليون سنويا.



«ميونيخ» في ألمانيا.. عدد الركاب: 37,8 مليون سنويا.



«زوريخ» في سويسرا.. عدد الركاب: 24,8 مليون سنويا.



«بيكين الدولي».. عدد الركاب: 78,7 مليون سنويا.

«وارد»: 70% من الكويتيين الخريجين لم يتدربوا للعمل

أظهرت دراسة جديدة أن 70% من الطلبة الخريجين الذين من المفترض انخراطهم بسوق العمل في الكويت لم يتلقوا برنامجا تدريبيًا وتوجيهيًا. وذكر 63% من المشاركين أنهم لم يتلقوا أي تدريب يذكر يساعدهم على التأهل للوظيفة المناسبة. وأعدت شركة هيومن ريسورسز (موارد) دراسة علمية أشرف على فريقها البحثي د.طلال الخميس أستاذ الإحصاء بجامعة الكويت، حيث توصلت إلى أن هناك ضرورة ماسة للبرامج التدريبية والتوجيهية للقادمين إلى سوق العمل، مبيحة أن العدد القليل الذي قال بأنه حصل على التدريب الذي يؤهله للانخراط في المجال الوظيفي كان ربعه (25%) قد حصل عليه بمبادرة ذاتية أي من دون مساعدة من جهة حكومية أو خاصة.

لكن نحو ربعهم (23%) غير متفائلين بأنهم سيحصلون عليها، بينما لم يكن هذا التصور الواضح موجودا لدى 36% من المشاركين بل اتضح أنهم لا يعلمون أصلا ما هي جهة العمل التي يرغبون في الالتحاق بها. وقال التقرير إنه بالنظر إلى هذه النسبة المرتفعة ممن لا يعرفون تخصصاتهم المستقبلية التي سيفضون فيها سائر أعمارهم وحينما نأخذ بالاعتبار تلك النسبة المرتفعة من الذين تحيط بهم النظرة السلبية تجاه مستقبلهم، فإن ذلك يتطلب مبادرة من الجهات العامة والخاصة لإيجاد برامج تدريبية تصقل مهارات الخريجين وتكسبهم مهارات جديدة من خلال برامج عملية تساهم في رفع فرص قبولهم في شركات القطاع الخاص الذي تسعى السلطة التنفيذية إلى نقل القوى الوطنية العاملة إليه لتطوير قدراتهم من جهة وللتخفيف من العبء المادي الكبير الذي يتكبده بند الرواتب في ميزانية الدولة. وتطرقت التقرير إلى مساهمات برنامج الهيئة العامة للاستثمار والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تطوير الكوادر الوطنية، لكنها اعتبرتها مساهمات مرتبطة في إطار تخصصات محددة وأن القوى البشرية العاملة في الكويت تعد تخصصاتها وتوجهاتها ومتطلباتها أوسع من ذلك بكثير، الأمر الذي يتطلب تنسيقا بين الجهات الحكومية والخاصة لتقديم برامج ميدانية شاملة لتقوية قدرات العاملين وتهئتهم نفسيا لسوق العمل. وأشار التقرير بجهود مؤسسة الكويت للتقدم

العلمي التي تتحمل جزءا من تكاليف التدريب بحيث تتحمل الشركات الخاصة الجزء الآخر لكن يبقى هذا النوع من التدريب محصورا في إطار مرحلة «ما بعد الوظيفة»، أما مرحلة ما قبل الانخراط في سوق العمل فهي لا تقل أهمية لأنها يجب أن تحظى ببرامج تدريبية خاصة على مستوى عال، سواء من خلال التعاقد مع كبريات الجامعات العالمية المرموقة في مجالات معينة أو من خلال التعاقد مع أفضل مراكز التدريب الإقليمية. وألح التقرير على أن مخرجات التعليم التي أنفقت الدولة عليها مليارات الدنانير لا تصب كلها في إطار وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من ناحية التخصصات والمهارات، وهنا يمكن المشكلة، حيث يستمر



إعلان

يتقدم أصحاب شركة بوزارة التدريب العالية للاستشارات النفسية والاجتماعية/ د.م. يطلب إلى إدارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة، تعديل الكيان القانوني للشركة من ذات مسئولية محدودة إلى ذات مسئولية محدودة غير هادفة للربح. يرجى ممن له اعتراض يتقدم لإدارة المذكورة خلال ستين يوما من تاريخ نشر الإعلان باعتراف خطي مرفقا به سند المدبوبة والا فلا يؤخذ بعين الاعتبار.